Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

اجتماع برلماني بمناسبة

مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ

(مؤتمر الأطراف الـ26)

7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، غلاسكو

المشروع الأولي للوثيقة الختامية

سيعقد الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ26) في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021 في غلاسكو، المملكة المتحدة. من المتوقع أن يعتمد الاجتماع وثيقة ختامية. أعد المقرران المشاركان للاجتماع، السيدة أليسيا روتا، المعينة من قبل البرلمان الإيطالي، والسيد أليكس سوبيل، المعين من قبل المجموعة البريطانية للاتحاد البرلماني الدولي، مشروعاً أولياً للوثيقة الختامية، على النحو المعروض أدناه. إن أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي مدعوون إلى دراسة المشروع الأولي وتقديم التعليقات والملاحظات على صيغته ومحتواه بحلول 10 أيلول/ سبتمبر 2021 على أبعد تقدير. سيتم اعتماد مشروع وثيقة ختامية منقحة في الاجتماع البرلماني السابق لمؤتمر الأطراف الـ26 وذلك في روما، إيطاليا، في الفترة من 8 إلى 9 تشرين الأول/ أكتوبر 2021. ستوضع الصيغة النهائية للوثيقة الختامية وسيتم اعتمادها في الجلسة الختامية للاجتماع البرلماني في مؤتمر الأطراف الـ26 في غلاسكو.

1. نحن، البرلمانيون من جميع أنحاء العالم، المجتمعون في غلاسكو في الاجتماع البرلماني بمناسبة الدورة الـ26 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نعرب عن قلقنا العميق من أن أزمة المناخ قد أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ونسعى إلى توسيع نطاق الدعوات

الدولية للعمل المناخي المتضافر والمنسق من قبل جميع الدول. ونحث بشدة جميع الأطراف على جعل مؤتمر الأطراف الـ26 لتغير المناخ كنقطة تحول من خلال اعتماد التزامات طموحة من أجل تعافٍ أخضر ومستدام للجائحة الذي يضمن أيضاً عدم تجاوز ارتفاع درجات الحرارة الـ 1.5 درجة مئوية.

2. تحت إشراف الاتحاد البرلماني الدولي، وبعد الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الاجتماع البرلماني للتحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الـ 26 بشأن تغير المناخ (مؤتمر الأطراف الـ26) في البرلمان الإيطالي، اجتمعنا في الاجتماع البرلماني بمناسبة مؤتمر الأطراف الـ26 في غلاسكو برئاسة المملكة المتحدة في 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021. يعتمد موقفنا على النتائج العلمية لتقرير تشرين الأول/ أكتوبر 2018 الخاص الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأن ارتفاع درجة الحرارة إلى ما بعد 1.5 درجة مئوية سيؤدي إلى أضرار لا رجعة فيها على كوكبنا وتعريض التنوع البيولوجي للخطر، وأن التهديد بمثل هذه العواقب الوخيمة هو الدافع وراء تصميمنا المشترك على العمل. ولهذه الغاية، نؤيد هدف اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لإبقاء ارتفاع درجة الحرارة العالمية أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق المستوى الذي كانت عليه قبل عصر الصناعة، كما ندعم بشدة مطلب ضمان الوصول إلى صافي انبعاثات غازات الدفيئة الصفرية بحلول العام 2050. لا يمكن تحقيق الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية إلا من خلال التعاون الدولي، وإلزام جميع الدول بالتزامات طموحة من خلال دعم الابتكار وتعزيز الشفافية والمساءلة، بما في ذلك من خلال الرقابة البرلمانية والتدقيق التشريعي.

3. تعتبر البرلمانات، بمهامها الأساسية التشريعية والرقابية والتمثيلية والمرتبطة بالموازنة، أساسية لضمان تنفيذ أهداف تغير المناخ الواردة في اتفاق باريس، وكذلك المكونات المتعلقة بتغير المناخ في أهداف التنمية المستدامة. تشكل البرلمانات ضرورة لترجمة الالتزامات الدولية المتعلقة بتغير المناخ إلى إجراءات على المستوى القطري، وبما أن تغير المناخ هو قضية عالمية تتجاوز الحدود، فإن التعاون البرلماني القوي هو أمر بالغ الأهمية لإيجاد حلول دولية تضمن بأن تكون جميع البلدان قادرة على مواجهة هذه التحديات التي لا مفر منها. في ضوء تنوع ولايات برلماناتنا ومهامها، يمكن للبرلمانيين أيضاً أن يسترشدوا بأساليب وقواعد العمل المشتركة، بما في ذلك تلك التي ييسرها الاتحاد البرلماني الدولي ويعززها. وندعو جميع البرلمانيين إلى استخدام هذه الأدوات لضمان فحص الالتزامات المناخية الوطنية الخاصة ببلدانهم والالتزامات الدولية بشفافية، ومناقشتها على نطاق واسع، والأهم من ذلك، احترامها.

4. نشجع البرلمانات على تبادل أفضل الممارسات لإجراء تقييمات للأثر المناخي لجميع التشريعات كإجراء روتيني. ستمكّن مثل هذه المتطلبات لمزيد من المساءلة البيئية البرلمانات في عملها لتشجيع زيادة تمويل القطاعين العام والخاص للبحث والتطوير، والاستخدام الأوسع لتكنولوجيات الطاقة النظيفة. باتت الفوائد الاقتصادية للاستثمار في التكنولوجيات لدعم المركبات الكهربائية والطاقة المتجددة والزراعة المستدامة واضحة الآن ولا جدال فيها ويجب أن تكون في صميم عملية التخطيط الاقتصادي وأهداف التنمية لجميع الأمم.

5. نلاحظ أن البرلمانات في بعض البلدان قد أعلنت وجود "حالة طوارئ تتعلق بتغير المناخ"، مما شجع الحكومات على أن تكون أكثر طموحاً في أهدافها البيئية. تساعد المبادرات مثل هذه وغيرها من آليات الوصول الشاملة إلى الجمهور، مثل "لجان المناخ" التي يقودها المواطنون، وتعمل غالباً بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والحركات الشعبية والناشطين في مجال المناخ، في التأكيد على قيمة الأصوات البرلمانية. يعد الحوار البرلماني والدبلوماسية من خلال الاتحاد البرلماني الدولي والمنظمات البرلمانية الأخرى ذات الصلة أمراً أساسياً لزيادة الوعي بتعقيدات التحدي والحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار الخطيرة التي تحدث الآن في العديد من مجتمعاتنا.

6. بصفتنا مشرعين، يجب أن نضمن أن بلداننا يمكنها الاستفادة الكاملة من فرص التعافي الأخضر بعد كوفيد- 19. في حين أدت الجائحة إلى تفاقم أوجه الضعف وعدم المساواة القائمة، فقد ساعدت أيضاً في إعادة التأكيد على أهمية إعادة تحديد المسار إلى مسار أكثر شمولاً ومساواة واستدامة. توفر استراتيجيات التعافي وإعادة البناء في مرحلة ما بعد الجائحة فرصة لا تتكرر إلا مرة واحدة في كل جيل لتقديم حلول خضراء لكل من التحديات الوطنية والأهداف الدولية المشتركة. يمكن أن توجهنا التعهدات المتفق عليها لمواجهة التحديات المناخية نحو التعافي المستدام، وتجري الآن على نحو أكثر استعداداً وتصميماً على "إعادة البناء بشكل أفضل". إنّ جميع البلدان مدعوة لتقديم مساهمات معززة ومحددة وطنياً وتكون طموحة ومحدّثة لتعكس خططنا المنقحة لمواجهة الظروف المتغيرة التي أوجدتها الجائحة وآثارها. إذا علمتنا السنتين الماضيتين أي درس فهو أن "الوقاية خير من العلاج"، وهذا ينطبق على صحتنا بالقدر نفسه الذي ينطبق على صحة كوكبنا.

7. يجب علينا أن ندرك أيضاً أن فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ يزيدان من مخاطر انتقال الأمراض الحيوانية المنشأ، التي يمكن أن تؤدي عواقبها إلى تفشي الأمراض الخطيرة والأوبئة العالمية. لذلك، يشكل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي العالمي خطراً كبيراً على الصحة العامة. من خلال اعتماد نماذج

الاقتصاد الدائري واستخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام ومسؤول، يمكننا الحماية من الأوبئة المستقبلية وحماية السكان المعرضين للخطر بشكل أفضل. إلى هذه الدرجة، ندرك أن الضغوط التي تتعرض لها الخدمات الصحية، لا سيما تلك الخاصة بالبلدان ذات الدخل المنخفض، يمكن تخفيفها من خلال تدابير السياسة الخضراء، التي تكمل الجهود المبذولة لتحسين الوصول والمساواة من خلال التحرك نحو التغطية الصحية الشاملة.

8. نحن ندرك بأن القضايا البيئية شاملة، ولها آثار على جميع السياسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ويجب أن تكون العدالة المناخية محورية لتحقيق جميع أهدافنا وطموحاتنا الوطنية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات المجموعات الأكثر ضعفاً وتهميشاً في مجتمعاتنا. ونلاحظ أن الجائحة العالمية قد شكلت حافزاً للبلدان لاعتماد نماذج أكثر شمولية واستدامة للتحضر لدفع الانتعاش الاقتصادي وتعزيز التماسك الاجتماعي والتصدي لتحديات تغير المناخ. يمكن تحقيق ذلك من خلال تخطيط أكثر فعالية للمدن، وتسخير الإمكانات التي توفرها الرقمنة لتوفير الخدمات وتلقيها عبر الإنترنت، واستبعاد الحاجة إلى السفر، وبالتالي تقليل الانبعاثات.

9. يمكن أن يكون الطموح المناخي الأكبر عاملاً أساسياً في حل النزاعات والأزمات الوطنية والإقليمية كما يمكن أن يكون أيضاً عاملاً حاسماً في تأمين موجة جديدة وأكثر شمولاً للمشاركة المتعددة الأطراف، في حين يقود الدعم من أجل النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية. يجب إيلاء اهتمام خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول المعرضة لمخاطر جسيمة، إن لم تكن وجودية، بسبب مواطن ضعف جغرافية أو مناخية محددة. يمكن أن يؤدي ارتفاع مستوى سطح البحر وتأثيرات الطقس المتطرفة والجفاف والحرائق والفيضانات إلى تفاقم تحديات التنمية ومحو عقود من التقدم الاجتماعي والاقتصادي. ويجب إيلاء الاهتمام الواجب لقضايا الموارد المائية، كجزء حيوي من أي جهد عالمي لمعالجة آثار تغير المناخ. وفي السياق نفسه، يجب إعطاء أولوية أكبر للمحيطات من خلال دمج السياسات المتعلقة بتغير المناخ والأمن البحري ومصائد الأسماك والتنوع البيولوجي للمحيطات كجزء من نهج متماسك لخدمة أفضل للمصالح الأطول أجلاً للدول الجزرية الصغيرة النامية.

10. نحن نؤيد بقوة هدف الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية ولكننا قلقون بشأن التحديات المحيطة بتحقيقه. نحن ندرك ضرورة أن يكون لدى الحكومات أهداف متنوعة وخطط مناخية فردية بناءً على الظروف الوطنية. ومع ذلك، فإن هذا الحكم الخاص بمستويات مختلفة من الطموح ينبغي ألا يسمح بتقويض الجهود لتحقيق الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية، وسنكون قلقين إذا حدث تسرب الكربون

نتيجة لذلك. تشكل الانبعاثات العابرة للحدود خطراً آخر على الطموح المناخي، إذ لم يتم أخذها في الحسبان حتى الآن في المفاوضات الدولية، ولا سيما تلك المتعلقة بصناعات الطيران والشحن. يتعلق ذلك أيضاً بالتأثيرات البيئية للتجارة العالمية، التي يجب أن تكون عاملاً أساسياً في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف المستقبلية في منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك الأحكام الواردة في مثل هذه الاتفاقات لتحفيز التجارة الخضراء وتأييد الطاقة المتجددة.

11. نحن ندعو إلى استحداث آلية لحساب الانبعاثات عبر الوطنية تقسم بشكل عادل المسؤولية الوطنية عن هذه الانبعاثات في تقييم التخفيضات العالمية. كما نؤيد بشدة إنشاء آلية عبر وطنية لرصد الالتزام بأهداف خفض انبعاثات غازات الدفيئة، ونرحب بالمساهمة التي سيقدمها التقييم العالمي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي ستنشر نتائجه في العام 2023. سيوفر اعتماد نظام تداول عادل للانبعاثات من خلال استكمال المادة 6 من اتفاق باريس آلية مهمة لمواجهة الإغراق البيئي وتوفير أسواق عالمية عاملة للكربون للتمكين من تحقيق أهداف خفض الانبعاثات الجماعية.

12. من الضروري أن نحشد التمويل الكافي للمناخ في مؤتمر الأطراف الـ 26. إننا ندعو إلى تعزيز التمويل للبلدان ذات الدخل المنخفض، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، لتمكينها من التكيف والتخفيف من آثار تغير المناخ، التي هي شديدة التأثر بها. كضرورة ملحة، نحن نؤيد تحولاً كبيراً وتعزيزاً في المساعدة المالية والتكنولوجية وبناء القدرات للبلدان النامية نحو التكيف بدلاً من التخفيف والاهتمام بتجنب أي عقبات تحول دون حصول هذه البلدان على التمويل والدعم المخصصين والمتعلقين بالمناخ. يجب أن يوفر التمويل المستدام مجالاً متكافئاً لهذه البلدان ويأخذ في الاعتبار جميع التكاليف المتكبدة، باستخدام شبكة سانتياغو التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لاتخاذ خطوات مهمة نحو تطوير آلية دولية فعالة للخسائر والأضرار كجزء من نتيجة شاملة وطموحة لمؤتمر الأطراف الـ 26. ندرك العبء الإضافي الذي تفرضه المستويات المرتفعة من الدين العام على الدول ذات الدخل المنخفض والدول الجزرية الصغيرة. وندعو إلى توفير حيز مالي وضمان القدرة على تحمل الديون لضمان قدرة هذه الدول على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بتغير المناخ.

13. نؤكد على الدور الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا في تنفيذ السياسات التي تدعم التكيف والتخفيف. وبشكل أكثر تحديداً، يمكن أن يؤدي تطوير النماذج التنبؤية للذكاء الاصطناعي إلى زيادة فهمنا للظواهر المعقدة لتغير المناخ والعواقب المستقبلية التي قد تنشأ عنها. ونرحب بالاستثمار في هذه الموارد العلمية والتكنولوجية واستخدامها للمساعدة في مشاريع التحول في مجال الطاقة والتخفيف ودعم الجهود الشاملة

لضمان نقل التكنولوجيا المناسبة إلى الدول الضعيفة. بينما تتضاءل فرصة تأمين مسار الوصول إلى صافي الانبعاثات الصفرية، لا يزال ذلك ممكناً مع النشر الفوري والواسع النطاق لتكنولوجيات الطاقة النظيفة والفعالة، جنباً إلى جنب مع الالتزام الدولي لتسريع البحث والابتكار. كما ورد في تقرير حديث صادر عن وكالة الطاقة الدولية، لا يمكن تحقيق انتقال سريع وواسع النطاق للطاقة من دون مشاركة المواطنين. يعد دعم المواطنين ومشاركتهم أمراً ضرورياً لضمان اعتماد وتمويل البدائل الخضراء، بما في ذلك الاستفادة الكاملة من التطورات في مجال الطاقة المتجددة.

14. يشكل تغير المناخ أيضاً تهديداً كبيراً للأمن الغذائي العالمي. يقلل أي انخفاض في التنوع البيولوجي مقترناً بأنماط الطقس المتغيرة من غلة المحاصيل ويؤدي إلى نقص الغذاء. وبالتالي، تحدد الاستجابة العالمية لتغير المناخ اليوم كيف نطعم الأجيال القادمة غداً. يجعل انعدام الأمن الغذائي هذا من المستحيل القضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. نحن ندعم بقوة استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة بشأن التكيف والتخفيف في القطاعات الزراعية وندعو إلى التزام عالمي بمبادئها للمساعدة في تحويل أساليب الزراعة في البلدان النامية كأساس للعمل المناخي.

15. بتوحدنا بأهدافنا المشتركة وغاياتنا بصفتنا برلمانيين، اجتمعنا في غلاسكو بالتوازي مع مؤتمر الأطراف الـ26 لتأكيد التزامنا الراسخ بالديمقراطية والتعددية مع روح الاتحاد البرلماني الدولي العريقة. نحن نستفيد من مكانة الاتحاد البرلماني الدولي كأقدم منظمة سياسية متعددة الأطراف في العالم، التي تأسست على مبدأ هام بأن التعاون الدولي والحوار هما الوسيلتان الأكثر فعالية لمواجهة تحدياتنا العالمية المشتركة، كمنبر خاص بنا لإرسال رسالة واضحة لا لبس فيها. في مواجهة التهديد الوجودي المتمثل في تغير المناخ للعديد من الأشخاص الأكثر ضعفاً في بلداننا، حيث تخرج الدول من أحلك أيام الجائحة برؤية متجددة وعزم على "إعادة البناء بشكل أفضل"، ونحث قيادتنا الوطنية والمفاوضين الخبراء لاغتنام اللحظة في غلاسكو. تواجهنا حالة طارئة ومن الضروري أن نستفيد إلى أقصى حدّ من قيادة المملكة المتحدة والتزامها كرئيس لمؤتمر الأطراف، بالشراكة مع إيطاليا، لحل جميع القضايا العالقة من اتفاقية باريس والعمل على تحقيق أعلى مستوى من الطموح لحماية كوكب الأرض وصون أمن مواطنينا وازدهارهم، الآن وللأجيال القادمة.

PARLIAMENTARY MEETING ON THE OCCASION OF THE UNITED NATIONS CLIMATE CHANGE CONFERENCE (COP26)

7 November 2021, Glasgow

Preliminary draft outcome document

The Parliamentary Meeting on the occasion of the United Nations Climate Change Conference (COP26) will take place on 7 November 2021 in Glasgow, United Kingdom. The Meeting is expected to adopt an outcome document. The Meeting co-Rapporteurs, Ms. Alessia Rotta, appointed by the Italian Parliament, and Mr. Alex Sobel, appointed by the British Group of the IPU, have prepared a preliminary draft of the outcome document, as presented below. IPU Members are invited to examine the preliminary draft and provide comments and observations on its form and content by 10 September 2021 at the latest. A revised draft outcome document will be adopted at the Pre-COP26 Parliamentary Meeting in Rome, Italy, on 8-9 October 2021. The final outcome document will be finalized and adopted at the closing session of the Parliamentary Meeting at COP26 in Glasgow.

1. We, parliamentarians from around the world, gathered in Glasgow at the Parliamentary Meeting on the occasion of the 26th Session of the Conference of the Parties (COP26) to the United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC), express deep concern that the climate crisis is becoming ever more urgent, and seek to amplify international calls for concerted and coordinated climate action by all States. We strongly urge all Parties to make COP26 a turning point by adopting ambitious commitments for a green and sustainable pandemic recovery which also ensures temperature increases do not exceed 1.5°C.

2. Under the auspices of the Inter-Parliamentary Union (IPU) and following the agreements achieved at the Parliamentary Meeting in preparation of the United Nations Climate Change Conference (COP26) at the Italian Parliament, we have assembled at the parliamentary meeting on the occasion of COP26 in Glasgow under the UK Presidency on 7 November 2021. Our position is founded on the scientific findings of the October 2018 Special Report of the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) that a rise in temperature beyond 1.5°C would trigger irreversible damage to our planet and endanger biodiversity, and that the threat of such dire consequences drives our common determination for action. To this end, we endorse the objective of the Paris Agreement under the UNFCCC to keep the global temperature rise well below 2°C above pre-industrial levels, and strongly support the requirement to secure net-zero greenhouse gas emissions by 2050. Net-zero can only be achieved through international collaboration, holding all nations to ambitious commitments by supporting innovation and strengthening transparency and accountability, including through parliamentary oversight and legislative scrutiny.

3. Parliaments, with their core legislative, oversight, budgetary and representation functions, are key to ensuring the implementation of the climate change goals contained in the Paris Agreement, as well as climate change related components of the Sustainable Development Goals. Parliaments are essential for the translation of international climate change commitments into country-level action, and as climate change is a global issue which transcends borders, strong inter-parliamentary cooperation is crucial for finding international solutions that ensure all countries are able to meet these unavoidable challenges. Accounting for the diversity of our parliaments' mandates and functions, parliamentarians can also be guided by common working methods and norms, including those facilitated and promoted by the IPU. We call upon all parliamentarians to use these tools to ensure that their countries' national climate commitments and international obligations are transparently scrutinized, widely debated and most importantly, honoured.

4. We encourage parliaments to share best practices for undertaking climate impact assessments of all legislation as a matter of routine procedure. Such requirements for greater environmental accountability should empower parliaments in their work to encourage increased public and private sector funding for research and development, and wider utilization of clean energy technologies. The economic benefits of investing in technologies to support electric vehicles, renewable energy and sustainable farming are now clear and unquestionable and should be central to the economic planning and development goals of all nations.

5. We note parliaments in some countries have declared the existence of a "climate change emergency", which has emboldened governments to be more ambitious in their environmental goals. Initiatives such as these and other inclusive public outreach mechanisms, like citizen-led "climate committees", which often work in cooperation with non-governmental organizations, grassroots movements and climate activists, help underscore the value of parliamentary voices. Parliamentary dialogue and diplomacy through the IPU and other relevant parliamentary organizations is key to raising awareness of the complexities of the challenge and the need for urgent action to address the serious impacts occurring right now in many of our communities.

6. As legislators, we must ensure our countries can take full advantage of the opportunities for a green post-COVID-19 recovery. While the pandemic exacerbated existing vulnerabilities and inequalities, it also helped reaffirm the importance of resetting the path to one which is more inclusive, equal and sustainable. Post-pandemic recovery and rebuilding strategies provide a once-in-a-generation opportunity to advance green solutions to both national challenges and common international objectives. The agreed undertakings addressing climate challenges can guide us towards a sustainable recovery, now being better prepared and determined to "build back better". All countries are called upon to submit enhanced Nationally Determined Contributions which are ambitious and updated to reflect our revised plans to address the changed circumstances created by the pandemic and its impacts. If the last two years have taught us anything it is that "prevention is better than cure", and that this applies equally to our own health as it does to the health of our planet.

7. We must also recognize that biodiversity loss and climate change increase the risk of zoonotic transmission, the consequences of which can lead to serious disease outbreaks and global pandemics. Climate change and global biodiversity loss, therefore, pose a significant risk to public health. By adopting circular economy models and using natural resources sustainably and responsibly, we can protect against future pandemics and better shield vulnerable populations. To this degree, we recognize that the pressures placed on health services, particularly those of low-income countries, can be alleviated by green policy measures, complementing efforts to improve access and equity through a movement towards universal health coverage (UHC).

8. We recognize that environment issues are cross-cutting, with implications for all social, economic and security policies, and climate justice must be central to achieving all our national goals and ambitions, with particular attention to the needs of the most vulnerable and marginalized groups in our societies. We note that the global pandemic has created an incentive for countries to adopt more inclusive and sustainable models of urbanization to drive economic recovery, enhance social cohesion, and address climate change challenges. This can be achieved through more effective town planning, harnessing the potential offered by digitalization to provide and receive services online, removing the need to travel and, as a result, reducing emissions.

9. Greater climate ambition can be key to resolving national and regional conflicts and crises and can also be a crucial factor in securing a new and more inclusive wave of multilateral participation, while driving support for the economic and social growth of developing countries. Special attention must be paid to Small Island Developing States (SIDS) and States susceptible to serious, if not existential, risk because of specific geographic or climatic vulnerabilities. Sea-level rise, extreme weather effects, drought, fire and flood can all exacerbate development challenges and erase decades of social and economic progress. Due attention must be paid to water resource issues, as a vital part of any global effort to address the impacts of climate change. In the same regard, there must be greater priority accorded to the oceans by integrating policy on climate change, maritime security, fisheries and ocean biodiversity as part of a cohesive approach to better serve the longer-term interests of SIDS.

10. We strongly support the goal of reaching net-zero but are concerned about the challenges surrounding its achievement. We recognize the necessity for governments to have varied targets and individual climate plans based upon national circumstances. However, this provision for varying levels of ambition should not allow the undermining of efforts to achieve net-zero, and we would be concerned if carbon leakage occurred as a result. Another risk to climate ambition is transnational emissions, which so far have not been accounted for in international negotiations, particularly those of the aviation and shipping industries. This is also relevant to the environmental impacts of global trade, which must be a core factor considered in future multilateral trade negotiations at the World Trade Organization (WTO), including provisions in such agreements to incentivize green trade and endorse renewable energy.

11. We call for the introduction of a mechanism to calculate transnational emissions which fairly apportions national responsibility accounting for these emissions in assessing global reductions. We also strongly support the creation of a transnational mechanism to monitor adherence to greenhouse gas emission reduction targets, welcoming the contribution which will be made by the UNFCCC Global Stocktake publishing its findings in 2023. The adoption of an equitable emissions trading system through the finalization of Article 6 of the Paris Agreement will provide an important mechanism to counteract climate dumping and provide for functioning global carbon markets to enable achievement of collective emissions reductions targets.

12. It is essential that we mobilize sufficient climate finance at COP26. We call for enhanced funding for low income countries, particularly SIDS, to enable them to adapt to and mitigate the effects of climate change, to which they are so vulnerable. As an urgent necessity, we support a significant shift and enhancement in financial, technological and capacity-building assistance for developing countries towards adaptation rather than mitigation and attention to avoiding any obstacles to such countries accessing dedicated climate-related financing and support. Sustainable finance should create a level playing field for these countries and take into account all the costs incurred, utilizing the UNFCCC's Santiago Network to make significant steps in advancing an effective international mechanism for loss and damage as part of an inclusive, comprehensive and ambitious COP26 outcome. We recognize the added burden which elevated levels of public debt imposes on lower income and small island States. We call for the provision of fiscal space and assurance of debt sustainability to ensure that these States can meet their climate change commitments.

13. We emphasize the role that science and technology play in implementing policies that support adaptation and mitigation. More specifically, the development of AI predictive models can increase our understanding of complex climate change phenomena and the future consequences they may have. We welcome investment in, and use of, such scientific and technological resources to assist energy transition and mitigation projects and support comprehensive efforts to ensure appropriate technology transfer to vulnerable States. While the opportunity to secure a net-zero pathway is narrowing, it is still possible with the immediate and large-scale deployment of clean and efficient energy technologies, combined with an international commitment to accelerate research and innovation. As stated in a recent report by the International Energy Agency, a fast and largescale energy transition cannot be achieved without citizen engagement. The support and participation of citizens is essential to ensure the adoption and financing of green alternatives, including taking full advantage of advances in renewable energy.

14. Climate change also poses a significant threat to global food security. Any reduction in biodiversity combined with changing weather patterns reduces crop yields and results in food shortages. The global response to climate change today, therefore, determines how we feed future generations tomorrow. Such food insecurity makes it impossible to eradicate poverty and achieve the Sustainable Development Goals. We strongly support the Food and Agriculture Organization's strategy on adaptation and mitigation in agricultural sectors and call for a global commitment to its principles of assisting the transformation of farming methods in developing countries as a key to climate action.

15. United by our common goals and purpose as parliamentarians, we have gathered in Glasgow in parallel to COP26 to reiterate our abiding commitment to democracy and multilateralism in the long-standing spirit of the IPU. We utilize the IPU's standing as the world's oldest multilateral political organization, founded on the important principle that international cooperation and dialogue are the most effective means to address our common global challenges, as our platform to send a clear and unequivocal message. Faced with the existential threat of climate change to many of the most vulnerable people in our countries, as nations emerge from the darkest days of the pandemic with renewed vision and resolve to "build back better", we urge our respective national leadership and expert negotiators to seize the moment in Glasgow. An emergency confronts us and it is imperative we take the fullest advantage of the United Kingdom's leadership and commitment as COP President, in partnership with Italy, to resolve all outstanding issues from the Paris Agreement and act to attain the highest level of ambition to protect the planet and safeguard the security and prosperity of our citizens, now and for future generations.